

آفاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين في ظل المواقف والطروحات العربية والدولية

د. مسلم فايز أبو حلو*

* أستاذ الجغرافيا المشارك/ دائرة الجغرافيا ودراسات المدن/ كلية الآداب/ جامعة القدس/ فلسطين.

ملخص:

استعرضت هذه الدراسة الخلفية التاريخية والقانونية لقضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والمعاناة التي يعيشونها منذ ما يزيد عن ستة عقود. ولخصت مضامين المواقف والطروحات العربية والدولية والإسرائيلية والأكاديمية، تجاه هذه القضية. وذلك بهدف توفير تصور واسع وشامل للمواقف المختلفة، تجاه هذه القضية المركزية في الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، يمكن من استقاء العبر والدروس في تصميم استراتيجية وطنية، للتعاطي مع أي طروحات جديدة. وكذلك للتعرف إلى مرتكزات هذه المواقف والطروحات وتحديد آليات التعامل معها.

تناولت الدراسة وبأسلوب تاريخي نقدي عام أدبيات هذا الموضوع من مصادره المختلفة، وخلصت إلى نتائج من أهمها: أن عدم إشراك اللاجئين أنفسهم في صياغة أي حل أو تنفيذه، وعدم قيام حكومات الدول المضيفة لهم في صياغة الحلول المقترحة لحل مشكلتهم وتنفيذها، واستمرار تجاهل إسرائيل لحقوقهم وعدم الاعتراف بها، وتبني بعض الأطراف فلسفة الممكن في الحل، لعدم القدرة على تحقيق الواقع، وتماهي الطروحات الأمريكية مع رغبات إسرائيل عوامل أدت إلى فشل المواقف والطروحات كلها، وإلى استمرار معاناة اللاجئين، وفرض حياة البؤس والفقر عليهم. وأوصت الدراسة بضرورة إشراك الدول صاحبة النفوذ، والأطراف الأخرى، إضافة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين في صياغة الحلول وتنفيذها، مع ضرورة الاهتمام برفع المعاناة عن اللاجئين والمحافظة على حقوقهم، حيث لا تلوح في الأفق القريب أية بوادر تكشف عن قرب إيجاد حل لقضيتهم، ولا سيما أن جميع ما طرح حتى الآن بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات هي: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل.

الكلمات المفتاحية: الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، اللاجئون الفلسطينيون، العملية السلمية، حق العودة، القضية الفلسطينية، الصراع العربي - الإسرائيلي، التسوية السلمية.

Abstract:

This study reviews the historical and legal background for the issue of right of return for Palestinian refugees, and the suffering that they have lived for more than six decades. It summarizes the contents of Arab, international, Israeli and academic positions and proposals on this issue. It aims to provide a broad and comprehensive perception for the different positions to the central issue in the Palestinian \ Israeli conflict so as to derive lessons and considerations to design a national strategy that would deal with any new positions. It also aims to identify the foundations of these positions, proposals and mechanisms to deal with them. The study discusses in a critical and historical methodology the related literature of this subject was from various sources. The study concludes that the most important factors challenging the achievement of durable solutions to the refugee's problems are mainly: the lack of refugee's involvement in the formulation or implementation of any solution. The eliminating of the government of the host countries from any participation on the formulation and implementation of the proposed solutions to solve their problem; the continuation of Israel's disregard and recognition of their rights, the adaptation of the possible philosophy from some parties as an approach leading to reality to solve their problem, and the similarity of U. S proposals for the wishes of Israel. These are all factors which support led to the failure of all positions, and proposals and led to the continued suffering of refugees and the imposition of poor life on them.

The study recommends that, whether or not the two- state solution will ever fully materialized remains to be seen, but the extremely unfavorable conditions under which a majority of Palestinian refugees have had to live should not be ignored. Ultimately, only an inclusive, democratic and multilateral political approach seems capable of creating a just and lasting resolution. Unfortunately current frameworks fall well short of this ideal, and the future of the Palestinian refugees remains as uncertain as ever. It is noticed that all existed proposals are between three possibilities: resettlement, compensation and rehabilitation.

Key- words: *Israeli- Palestinian conflict. Palestinian refugees, Peace Process, Right of Return, Palestinian Question, Arab- Israeli Conflict. Peace Settlement*

مقدمة:

أعدت هذه الورقة عشية مرور نحو أربعة وستين عاماً على طرد غالبية سكان فلسطين وتشريدهم عن أراضيهم وممتلكاتهم في موطنهم. واستيلاء إسرائيل على ٧٨٪ من مساحة فلسطين وإقامتها لدولتها عليها. وبعد مرور نحو ٤٥ عاماً على احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين، وإجبار نحو ٣٠٠،٠٠٠ نسمة جدد من أبناء فلسطين من النزوح عن ديارهم عام ١٩٦٧ م. فمنذ ذلك الحين (١٩٤٨)، وحتى الوقت الحاضر تمنع إسرائيل نحو ثلاثة أرباع أبناء فلسطين، أي ما يقارب نحو سبعة ملايين نسمة من العودة إلى ديارهم وأوطانهم، وتجبرهم على العيش خارج حدود وطنهم في الشتات والمنفى في ظل ظروف وأوضاع متباينة تشوبها القسوة والمعاناة من جهة، ويكتنفها الغموض والتوجس من الغد والمستقبل من جهة أخرى.

إن حسم سيطرة إسرائيل على نحو ٨٠٪ من أرض فلسطين، على الأقل من وجهة النظر السياسية، بموجب الاتفاقيات ومعاهدات الصلح التي أبرمتها إسرائيل مع بعض الدول العربية، والإقرار شبه الرسمي بذلك من قبل المجتمع الدولي والعربي، لم يحسم - بعد - القضية الأكثر تعقيداً، وعصب عملية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو حتى الصراع العربي الإسرائيلي. فما زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل محور موضوع تسوية هذا الصراع وإيجاد حلول له. فهي كذلك لأنها قضية شعب بكامله، ولأنها المشكلة الأصعب في حجم التفاعل الفلسطيني وما يحيط به من أطراف إسرائيلية كانت أم عربية أم دولية.

إن حجب معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين أو تأخيرها طيلة هذه المدة، وإنكار حقوقهم المشروعة والتنكر لها وهي التي أقرتها واعترفت بها، وطالبت بتنفيذها مؤسسات الشرعية، والقانون الدولي والإنساني العالميين منذ ولادتها عام ١٩٤٨ م، وحتى يومنا هذا، لن يوصل موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو العربي الإسرائيلي إلى حل أو تسوية تضمن الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها بل للعالم أجمع.

ظلت قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم مطلباً رئيساً عند الفلسطينيين على الصعيد الرسمي والشعبي، وظلت في الوقت ذاته موضوعاً مقلقاً ومعوقاً حقيقياً أمام الإسرائيليين والمخططين والمناصرين للمشروع الصهيوني. وبينما استمر الفلسطينيون ومناصروهم من العرب وغيرهم التمسك بحقوقهم المشروعة، وعلى رأسها حق عودتهم إلى ديارهم التي أجبروا قصرها على مغادرتها من قبل إسرائيل، استمرت إسرائيل وحلفاؤها في استخدام أساليب التعنت والرفض والمماطلة والتسويف

والمحابة، من خلال ما تقدمت به من طروحات ومشاريع لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي لم يجلب أيٌّ منها سوى مزيد من المعاناة للاجئين أنفسهم، ومزيد من التوتر وعدم الاستقرار للمنطقة، علماً بأنَّ أيّاً من هذه المشاريع والطروحات لم ير النور (الهور، والموسى، ١٩٨٣).

لقد تباينت أهداف هذه الطروحات والمواقف لاختلاف أهداف الأطراف التي تبنتها ومواقفها، من جهة وللظروف والإمكانيات التي عاصرت طرحها. وأنتجت في مجملها تأخيراً وتعطيلاً لعودة اللاجئين إلى ديارهم، وبالتالي تأخيراً لتحقيق الأمن والسلام لهم وللآخرين على حد سواء. لقد أدى كثير من هذه الطروحات والمواقف التي تبنتها الأطراف المختلفة تجاه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى حجب قضية عودتهم جزئياً هذه الفترة الطويلة من الزمن. فقد عمدت إسرائيل من خلال إخضاعها حق العودة قانونياً لشروط مختلفة تتغير بسبب الأوضاع، إلى تأخير استحقاقه قدر المستطاع (بابادجي، ١٩٩٦: ٥)، في الوقت ذاته تراجعت أهمية هذا الموضوع فلسطينياً لتحل المكانة الثانية في الأفضلية المعطاة للمطالبة بالحقوق القومية. وعلى الرغم من كون الأخيرة «من المفروض أن تكون قد سويت»، على ضوء ما ترتب على الاتفاقيات التي وقعتها الأطراف العربية مع إسرائيل، على صعيد المبادئ على الأقل. فإنَّ إقرار إسرائيل بالواقع القومي الفلسطيني، وبوحدة الشعب الفلسطيني بموجب التطورات التي شهدتها قضية فلسطين منذ مؤتمر مدريد يفترض أن يعيد موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين للصدارة من جديد.

وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتأثيرها على مجريات العملية السلمية واحتلالها مكان الصدارة، فإنَّ الأسئلة البديهية التي تطرح نفسها، ويجب الإجابة عنها الآن هي: هل أصبحت إسرائيل وحكامها جاهزون للتعاطي مع ما نصت عليه قوانين الشرعية الدولية وقراراتها؟ وهل أصبحوا جاهزين لتنفيذ ما تم التوصل إليه من إتفاقات ومعاهدات صلح؟ وهل سيكون هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط؟ أو هل يكون هناك سلام بين الدول العربية وإسرائيل بدون حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وشاملاً؟ ما أسباب تعثر المواقف والطروحات العربية والدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ وما مستقبل نتائج هذه المواقف؟ وأخيراً هل ستنجح المواقف والحلول المفروضة المجهضة لمحتوى مبدأ حق العودة للاجئين بالتوصل إلى تسوية سلمية؟.

هذه الأسئلة وغيرها هي ما ستحاول هذه الورقة الإجابة عنة من خلال تسليط الضوء على مستقبل العلاقة بين الاستمرار في المعاناة التي يجسدها واقع الشتات، واللجوء لغالبية الشعب الفلسطيني على أرض وطنه وفي المنافي، ومستقبل الأمن والسلام والاستقرار في

المنطقة برمتها، وفي العالم أجمع. وذلك من خلال استعراض مكونات الطروحات الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية والعربية والأكاديمية وعناصرها أولاً، لإلقاء الضوء على أسباب فشل هذه الطروحات، في إيجاد حل عادل والتوصل إلي السلام والأمن المنشودين قبل أن تحاول الاجتهاد في اقتراح أسس ومعايير ترى أنها أساسية على الأقل، من وجه النظر الفلسطينية صاحبة هذا الحق لحل قضية غالبية الشعب الفلسطيني ومأساته أو على الأقل إبقائها حية والمحافظة عليها.

وستحاول الورقة فحص هذه العلاقة من خلال استعراض الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني أولاً، ثم تستعرض بعد ذلك بعض ملامح واقع الحقوق المدنية ومستقبلها للاجئ الفلسطيني وانعكاساتها على أموره الحياتية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قبل أن تستعرض أهم مكونات مواقف الأطراف المختلفة وطروحاتها من موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، لتخلص إلى اقتراح مواقف بديلة قادرة على تحقيق حل لهذه القضية.

في محاولة لاقتراح تصور للطرح المتوقع، مع تحديد للصعوبات التي تعترض هذا الطرح. ستحاول هذه الدراسة تحديد المطلوب عمله فلسطينياً وعربياً على الصعيد الاستراتيجي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، في سبيل المحافظة على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في ظل الظروف والواقع الحالي لموازن القوى السياسية في المنطقة، وفي ظل المستجدات السياسية على الساحات الدولية، والعربية، والفلسطينية، التي تشهد تطورات دراماتيكية وبالتحديد منذ الإعلان عن فشل مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ انعقاد لقاء كامب ديفيد الثاني ولقاء طابا عام ٢٠٠٠. وتعيداً منذ حدوث الانقسام في الساحة الفلسطينية بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ على أثر فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية. وما صدر عن مؤتمر القمة العربي الأخير في مكة عام ٢٠٠٧ من طروحات تخص حق عودة اللاجئين ضمن المبادرة العربية التي أعلنت عنها القمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح أهم المعايير والمبادئ الأساسية التي كفلتها المعايير والأعراف الدولية بخصوص حق العودة.

- استعراض مستقبل العلاقة بين استمرار معاناة اللجوء وأبعادها الإنسانية المختلفة على اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم، وفي المنافي، ومستقبل الأمن والاستقرار والتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط.
- توضيح أهم مرتكزات الطروحات الدولية والعربية السياسية والأكاديمية المتعلقة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين واستخلاص القواسم المشتركة والمتباينة فيها.
- تطوير استراتيجية فلسطينية قادرة على اتخاذ موقف موحد من الطروحات المتزامنة حول موضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف السابقة، ستحاول الدراسة استطلاع ما اتخذ من مواقف وقرارات وتوجهات خلال الفترة من ١٩٩٠م وحتى الوقت الحاضر من خلال استخدام بيانات توصلت إليها دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع مثل: زريق (١٩٩٧)، وسالم (١٩٩٦)، وتماري (١٩٩٧)، والصايغ (١٩٩٥)، والناطور (١٩٩٣)، و (1995) Khashan وسليمان، (١٩٩٦)، والدجاني، (١٩٩١، ١٩٩٤)، وعرنوف (١٩٩٧)، وبابادجي (١٩٩٦)، والهياجنة (٢٠٠٣)، وأبو ستة (٢٠٠١)، و (1995) Takkenberg، و (1995) Peretz، و Rouba (2010)، و (1988) Brand، و (1988، 1995) Donald، و (1996) Arzt، و Alpher & (1996) Shikaki، و (2003) Brand، ومن خلال وجهات النظر المختلفة والأبعاد المختلفة له. وكذلك الدراسات التي استقصت المشاريع والطروحات والأيدولوجيات المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وسيُعالج ذلك وفق منهج واقعي من خلال المنهج التاريخي التحليلي الذي يستعرض أهم هذه الطروحات، والمواقف التي تبنتها الأطراف المختلفة، دون خوض في تفصيلاتها لاستشفاف رؤية واقعية قادرة على التعامل مع الإيجابيات والقواسم المشتركة في هذه الطروحات والرؤى، واستخلاص أسس ومعايير تحدد آليات الاستفادة منها وطرقها. وبهذا ستتجنب هذه الدراسة الحديث في طروحات ومواقف القوى السياسية تجاه قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بوجه عام. وستركز فقط على أهم الطروحات التي تناولتها الدراسات السابقة عند معالجتها لهذا الموضوع السياسي. وسيُعالج ذلك من خلال وجهة نظر أكاديمية بهدف التوصل إلى ملامح عامة لإستراتيجية وطنية فلسطينية وقومية تضمن هذا الحق، وتحظى بموازرة القوى المحبة للسلام دعمها لها دون المس، بحق الشعب في عودته إلى أرضه وتقرير مصيره.

فرضيات الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة اختبار جملة من الفرضيات التي تعتقد أنها السبب في فشل الطروحات السابقة في حل مسألة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأنها جميعها، أو بعضها، السبب في فشل بلورة إستراتيجية قومية ووطنية. وتفترض بالتالي أن أسس التعامل مع الطروحات الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين سابقاً ولاحقاً يتطلب الأخذ بهذه الافتراضات وهي:

١. أدى تأجيل قضية اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من قضايا الحل النهائي، بموجب اتفاقيات التسوية ومعاهدات الصلح بين الفلسطينيين وبعض الدول العربية وإسرائيل، إلى إضعاف استراتيجية الموقفين الفلسطيني والعربي تجاه هذه القضية الهامة.

٢. الفلسطينيون بمختلف أطيافهم وتنظيماتهم وتواجههم يمثلون الطرف المهم الرئيس في عملية التفاوض مع الطرف الآخر وهو إسرائيل، بغض النظر عن قبول القوى والأطراف المعنية بعملية التفاوض والحل السلمي لذلك. بالتالي فإن عدم اتفاق هذين الطرفين لن يمكن من إيجاد حل لهذه القضية على الصعيد المحلي. وعليه فإن استخدام أطراف أخرى لها علاقة وطيدة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة الدول المجاورة لفلسطين، والمضيئة للغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين، كالأردن وسوريا، ولبنان، وجمهورية مصر العربية، وأطراف أخرى توصف بالمعتدلة كالسعودية ودول الخليج العربي، لن تنجح محاولات استمالتها، أو تبنيها لمواقف وطروحات كثيرة، ما لم يتم اتفاق بين الطرفين الرئيسين في القضية أولاً.

٣. سيبقى اعتماد المفاوض الفلسطيني على سلاح واحد يتمثل في الاتفاقيات والقرارات الدولية نقطة ضعف لاستراتيجية التفاوض المستقبلية، ولاسيما أنها ستتركز على المطالبة بتحقيق قضايا سيادية تجبر المفاوض التنازل عن قضايا وأمور يراها خفيفة كالاعتراف المتبادل من القوى المشاركة في السلطة الوطنية الفلسطينية، أو كالحدود والمياه... إلخ أو غير واقعية الحل من وجهة النظر البراغماتية كقضية القدس واللاجئين، مما يؤدي إلى تعزيز الشروط والمطالب الإسرائيلية مقابل حصول الفلسطينيين على «مكاسب» سيادية من وجهة النظر الفلسطينية، مثل الموافقة على إعلان الدولة.

٤. عدم جدوى استخدام سلاح الشرعية الدولية في استراتيجيات التفاوض المستقبلية بعد فشل أثرها في مراحل التفاوض السابقة، وذلك ليس لأنها غير صحيحة أو غير منصوص عليها، بل لأن سيطرة الأمور العملية والواقعية في العلاقات الدولية، وهيمنة السيطرة

الأمريكية على مجريات السياسات الخارجية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي برمته مرهون بالموقف الأمريكي المنحاز تجاه الجانب الإسرائيلي صاحب كلمة الفصل في تطبيق القرارات الدولية أو رفضها.

٥. التوجهات والمواقف الأمريكية في مجال القضية الفلسطيني وموضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين ذات تأثير أساسي على مستقبل الطروحات أيا كان مصدرها، وعليه لا بد من إدراك ما يأتي:

♦ أولاً- لا يوجد اختلاف أو تعارض بين المواقف الأمريكية والموقف الإسرائيلي بوجه عام منذ ولادة المشكلة الفلسطينية وحتى الوقت الحاضر.

♦ ثانياً- لا توجد معارضة حقيقية ومؤثرة للقرارات والمواقف الأمريكية من قبل المجموعة الدولية صاحبة القوة والتأثير في القرارات الدولية (Brittain، 2000).

♦ ثالثاً: المصالح العربية الأمريكية دفعت الدول العربية ذات المصالح مع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ مواقف، وتقديم مقترحات أثرت وستؤثر سلباً في مستقبل استراتيجيات التفاوض حول قضية حق العودة، ولن تغير كثيراً من موقف الإدارات الأمريكية المنحازة بالطبع على الدوام لإسرائيل.

♦ رابعاً: لن يحقق استمرار احتفاء الفلسطينيين بالولايات المتحدة أي نتائج إيجابية بخصوص تعديل المواقف الأمريكية والضغط على إسرائيل بالرغم من ضعف مقومات معارضة الفلسطينيين للمواقف الأمريكية.

♦ خامساً: يمتلك الفلسطينيون قوي ضاغطة وأوراق رابحة تمكنهم من تعديل مواقف الأطراف المعنية بقضية اللاجئين، وتتمثل هذه القوى والأوراق بإرادة الشعب الفلسطيني وموافقة من هذه القضية في فلسطين وفي الشتات. فحقوق الشعب غير قابلة للتصرف، ولا تسقط التقادم ولا تفوض (Zureik، 1999).

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين:

يختلف الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من قطر عربي لآخر، وتختلف نتيجة لذلك الحقوق المدنية الممنوحة لهم. ونتيجة لذلك ظلت حقوقهم في دول اللجوء في العالم العربي رهينة سياسات الدمج أو الاستثناء في بنیان هذه الدول الاجتماعي الذي تبنته (Brand، 1988). وعملوا في هذه الدول على أنهم هامشيون وغير مندمجين.

أما على صعيد التطور التاريخي لوضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة لهم فيمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات شكلت طبيعة السياسة العربية تجاههم. فقد تمثل الاتجاه الأول في رفض الدول العربية منحهم حق المواطنة باستثناء الأردن، وكان ذلك بدافع إبراز مأساتهم وممارسة ضغط على إسرائيل لجعلها تقرر بمسؤوليتها عنهم، ولخدمة حقهم في العودة. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في منح الدول العربية التي لجأ إليها لاجئون فلسطينيون إثر حرب عام ١٩٤٨ حق الإقامة والعمل مساواة مع مواطنيها، ولكن ذلك لم يتحقق في معظم الحالات. أما الاتجاه الثالث فقد ارتبط فيه استقرار وضع اللاجئين في الدول العربية على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من مسألة اللاجئين، حيث رفضت منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها، وحتى الوقت الحاضر كل المحاولات الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين، وعليه وتخوفاً من خطر التوطين لم تمارس أية ضغوط من شأنها المطالبة بالحصول على حقوقهم في الدول المضيفة، خوفاً من أن يؤدي التوطين إلى فقدان حقهم الجماعي في العودة (زريق، ١٩٩٧: ٤١).

لقد كرست المواثيق والمعاهدات الدولية حق العودة للاجئين ونادت علانية بالمحافظة على حقوقهم المدنية والسياسية. يؤكد ذلك ما ورد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ / ٤ / ١٩٤٨، وتكرار ذلك في بنود الميثاق الدولي الصادر عام ١٩٦٦، وما نصت عليه بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، ومجموعة الاتفاقيات الإقليمية كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٥١، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١، وميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي لعام ١٩٨١ (سالم، ١٩٩٦: ٢٥) (بابادجي، ١٩٩٦: ٥٣ - ٥٤).

أما على صعيد الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية فقد تبنت الدول العربية مواقف متباينة متمايضة، وبالرغم من تبني جامعة الدول العربية لبروتوكول الدار البيضاء لعام ١٩٦٤، الذي يسمح للاجئين الفلسطينيين التنقل بحرية، فإن تنفيذه كان متبايناً، ولم تنفذ بنوده سوى كل من سوريا والأردن (الأزرع، ١٩٩٨: ١٣).

ومع أن مناقشة الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وعلى المستويات الدولية الأخرى ليس من صلب اهتمام هذه الورقة، فإن حقوق اللاجئين المدنية والحماية الوطنية لهم من قبل دول اللجوء ذو صلة وثيقة بها، وبموضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وللكشف عن معاناتهم فقد نادي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨ إلى الاعتراف بحرية الشعوب بدون تمييز، وطالب بالمساواة بين البشر، ومنح حرية التعبير وحماية الفرد اجتماعياً، ومنحه حريته الشخصية..... الخ. (زريق،

١٩٩٤:٦٦)، (بابادجي، ١٩٩٦)، (أبو ستة، ٢٠٠١)، (تاكنبيرغ، ٢٠١٢: ١٧٤). غير أن هذه الحقوق وغيرها التي وردت في هذا الإعلان لم تزل تنتهك، ولا توجد أي مؤشرات أو تأكيدات بضمان ضبطها، أو وقف الاعتداء عليها للاجئين الفلسطينيين، ولا حتى المقيمين من الفلسطينيين تحت الاحتلال في فلسطين.

وعليه يمكن القول إن تحقيق سلام عادل وحقيقي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وما سيترتب على حلها من حل وتسوية للصراع العربي الإسرائيلي، لن يتم إلا من خلال ضمان حقوق الإنسان واللاجئ الفلسطيني، الذي ضمنه له القانون، وليس من خلال اعتبارات سياسية. إلا أن القانون سيظل كما شاهدنا لا يعني في واقع الأمر شيئاً ما لم يُطبَّق لإيصال الحقوق لأصحابها من قبل سلطات قضائية مستقلة مخولة.

معاونة اللاجئين الفلسطينيين:

سبق وأشرنا إلى التمايز في التزام الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي أكدت حرصها على ضمان حقوق اللاجئين وتوفير الحماية لهم، وسنحاول هنا عرض بعض التدابير التي اتخذتها دول اللجوء العربية وبعض الدول الأجنبية، والمستمدة أصلاً من تفاعل القانون المدون والتجربة السياسية السائدة في كل دولة منها، لإلقاء الضوء على عمق معاونة أقدم وأكبر وأهم قضية لجوء شهدها العالم في التاريخ الحديث. إلا وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي اعتبرتها اتفاقيات السلام ومعاهدات الصلح المبرمة بين بعض الدول العربية وإسرائيل، من القضايا المؤجلة للحل النهائي، والتي كان من المفروض البت فيها منذ فترة طويلة. والتي على ضوءها سيتحدد نجاح العملية السلمية والتوصل إلى حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي برمته.

لقد طبق الأردن سياسة الدمج للاجئين الفلسطينيين بالسكان الأردنيين من خلال منح اللاجئين كامل حقوق المواطنة بمقتضى قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤، بعد قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن بموجب اتفاق أريحا عام ١٩٥٠. إلا أن الهدف من سياسة الدمج تلك لم تكن لأكثر من تجديد آلي للنظام من خلال أكثرية فلسطينية في سكانه، أما دليل ذلك فيتمثل في إبقاء الدولة لمراكز القوى بأيدي السكان الأردنيين الأصليين (الأزعر، ١٩٩٨: ١٤).

يؤكد ذلك استناد هذه التدابير إلى تفاعل القانون المدون والتجربة السياسية السائدة فيما حدث بعد عام ١٩٨٨م عندما تنازل الأردن عن حقه القانوني في الضفة الغربية من فلسطين وما صاحب ذلك من إجراءات بخصوص منح الجنسية وجوازات السفر للفلسطينيين للمقيمين في الضفة الغربية. ففي الوقت الذي اعتبر فيه الأردن كل الفلسطينيين المقيمين

في الضفة الغربية والأردن أردنيين عام ١٩٥٤ بموجب قانون الجنسية، وبالرغم من المعارضة والاستنكار لهذا القرار من قبل مؤتمرات اللاجئين أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٥٧، ١٩٦٥. واستنكارها خطوة الحكومة منح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الأردنية، والذي استمر حتى عام ١٩٩٣ عندما عبر نحو ٥٠٪ من سكان المخيمات عن رفضهم للهوية الأردنية وطالبوا بحقهم في العودة إلى فلسطين (Peretz, 1993: 51). بالرغم من ذلك لم توفر الحكومة الأردنية الحماية المطلوبة للاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا من الكويت بعد غزوها من العراق، ولا للفلسطينيين الذين لجأوا إليها من العراق بعد احتلال القوات الأمريكية له عام ٢٠٠٣. ولا للاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا للأردن من قطاع غزة بعد حرب عام ١٩٤٨ أو بعد حرب عام ١٩٦٧.

أما في لبنان فقد أدت التدابير الصارمة التي اتخذتها الجهات الرسمية بحق اللاجئين الفلسطينيين إلى حرمان الغالبية العظمى منهم من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية. وبات الفلسطينيون في لبنان يعيشون وضع أسرى مرحلة الضياع الكامل، فلا حاضر يكفل لهم حقوقهم وواجباتهم ولا مستقبل يتراءى لهم من الاتفاق والمواقف والطروحات. لقد صنفت الحكومة اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها، والذين تقدر أعدادهم بنحو نصف مليون نسمة عام ٢٠١٢ (UNRWA, 2012) الفئة الأولى وتضم اللاجئين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والذين تم منحهم وثائق سفر مؤقتة واعتبروا بموجب قرار وزير الداخلية اللبناني رقم «٣١٩» الصادر عام ١٩٦٢ أنهم أجنبي لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات صادرة عن مديرية الأمن العام أو بموجب بطاقات هوية صادرة عن مديرية شؤون اللاجئين في لبنان، وهم لاجئو عام ١٩٤٨. أما القسم الثاني فهم لاجئون فلسطينيون قدموا من دولة ثانية أو ثالثة وهم غير مسجلين لدى وكالة الغوث وتعد إقامتهم غير شرعية. أما القسم الثالث فهم اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا إلى لبنان بعد حرب عام ١٩٦٧ والذين يعد وجودهم غير شرعي أيضا. (Takkenberg, 1995).

لقد عمدت الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ تدابير صارمة إزاء موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وأخلت مسؤوليتها من أي التزام يترتب للفلسطينيين المقيمين على أرضها أية حقوق سياسية، أو اجتماعية، أو مدنية. ولأبعاد خطر مقولة الدولة الفلسطينية داخل الدولة اللبنانية، والوقوف أمام مشاريع التوطين، عمدت الحكومة ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إلى اتخاذ تدابير منها: تقليص أعداد اللاجئين الفلسطينيين من خلال تسهيل الهجرة لبلد آخر لهم، وإعادة توزيعهم على الدول العربية، والفصل بين مختلف

التجمعات الفلسطينية على أرض لبنان ومع الخارج، وحرمانهم من الحق في العمل، ورفض الحكومة قيام أي إطار عمل رسمي قضائي وإداري ذي مصداقية وشفافية يحدد وضعهم بوضوح (الناطور، ١٩٩٣).

وعلى صعيد توفير الخدمات والحقوق المدنية والاجتماعية اتخذت الحكومة اللبنانية سلسلة أخرى من التدابير والإجراءات قيدت من خلالها حركة السكان وحرمت أبناءهم من التعليم الرسمي في مدارس الدولة، ورفضت السماح لهم بالعمل في مؤسسات القطاع العام، ومنعت اللاجئين من مزاولة عدد من المهن، والحرف كالتب والهندسة والمحاماة.... الخ. وحرمتهم من التجنس. في حين سمحت لنحو ٥٠٠٠٠٠ فلسطيني مسيحي وعدد من الفلسطينيين السنة الأثرياء بالحصول على الجنسية اللبنانية (عيتاني وآخرون، ٢٠٠٨).

أما في سوريا فقد منح اللاجئون الفلسطينيون المسجلون فيها قسطاً من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ولكنهم في الوقت ذاته ظلوا يفتقرون إلى الحصول على الحقوق السياسية. وتوفر الدولة السورية للاجئين خدمات مشابهة لتلك التي تقدمها للسوريين في مجالات الإعانة والتعليم وفرص التوظيف والعمل في المراكز الحكومية. ولكنها تمنع اللاجئين من امتلاك الأرض، وامتلاك أكثر من مسكن، ومن المشاركة في السياسة العامة.

وفي مصر لم تمنح الحكومة المصرية الفلسطينيين المقيمين على أرضها حق المواطنة فيها، كما تباينت مواقف الحكومات من قضيتهم. لقد مرت السياسة المصرية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بمراحل، تراوحت بين منحهم فرص عمل محددة، وعدم السماح لهم بالسكن في مخيمات، ورفضت قبول مساعدات الإغاثة وتقديمها مساعدات مالية محددة، إلى ان منحهم حقوقاً متساوية مع مواطنيها بعد السبعينيات من القرن الماضي مع احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية. إلا أنها عادت وألغت كثيراً من الحقوق الممنوحة لهم قبل السبعينيات في المجالات المدنية والاقتصادية والاجتماعية وعاملتهم معاملة الأجانب المقيمين على أرضها (حسن، ٢٠١٢).

أما في دول الخليج العربي، وبعد أن تمتع الفلسطينيون بأوضاع جيدة حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي عادت الدول الخليجية، وبالتحديد بعد حرب الخليج الأولى إلى فرض قيود وأنظمة جديدة بخصوص الفلسطينيين المقيمين على أراضيها. وحرّم الفلسطينيون بموجب التدابير والإجراءات الجديدة من الحصول على المواطنة، سواء بالولادة أو بالتجنس. كما حرّموا من التملك للمسكن، بل طلب منهم مغادرة البلد المتواجدين فيه بعد سن التقاعد. علاوة على أنها لم تعمل على مساواتهم بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان الأصليين لتلك الدول (تاكنبيرغ، ٢٠١٢).

ولم يكن وضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في ليبيا بأحسن حال من أولئك المقيمين في الدول العربية التي أوردناها. فقد أصدرت الحكومة الليبية قرارا يقضي بطرد الفلسطينيين المقيمين على أرضها، وعدم السماح لهم بالعودة، وبقي مئات منهم، ممن لا يحملون وثائق سفر أخرى عالقين على الحدود بين مصر وليبيا فترة طويلة من الوقت لعدم قدرتهم للانتقال إلى بلد آخر دون توافر وثائق سفر سارية المفعول، ولعدم سماح الدولة الليبية لهم بالبقاء على أراضيها (المصدر نفسه).

مما سبق يظهر ما يعانیه اللاجئين الفلسطينيين في المنفى، في حين إن معاناة من أصبحوا لاجئين في فلسطين (الضفة الغربية، وغزة وداخل فلسطين المحتلة) لا تقل عن معاناة أشقائهم المتواجدين على الأراضي العربية المضيقة، وحتى الدول الغربية. وهذا ما دعانا إلى الحديث عن هذه المعاناة التي استمرت طيلة ستة عقود تنوعت مظاهرها، وتعددت صورها، ومع ذلك ظلت غالبية هؤلاء اللاجئين متمسكين بحقهم في العودة. في حين لا يستدل من جميع المواقف والطروحات الغربية والإسرائيلية أي مؤشر على قبولها حتى لمناقشة مبدأ الإقرار بحق العودة ورفضها له من منطلق أن طرحه لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب الحلم. أو كما يصوره البعض بأنه مجرد شكل من أشكال الحلل المثالية العاطفية التي لا يمكن تحقيقها، أو حتى مجرد القبول بمناقشتها، وهذا ما ستتناوله الدراسة في القسم الآتي:

الطروحات والمواقف من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين:

تعددت المواقف والطروحات الدولية والعربية والإسرائيلية والأكاديمية حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين منذ ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وحتى الوقت الحاضر، وفشلت جميعها في التوصل إلى إيجاد حل لهذه القضية. فهل ستستمر هذه الطروحات وتلك المواقف بالمحتوى والتوجه من قبل الداعين لها؟ أم أن تغييراً سيطراً عليها؟ وما التغييرات التي يمكن أن تضاف لها؟ وما الأسباب التي ستدفع الأطراف المختلفة لتغيير مواقفها؟ وما الدور الفلسطيني والعربي إزاء استمرار هذه المواقف أو تجديدها؟ هذه الأسئلة وغيرها ستحاول الدراسة الإجابة عنها بعد استعراض أهم الطروحات، التي ستعالجها تحت العناوين الآتية:

أولاً- الطروحات الأمريكية والغربية:

لقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨. إلا أنها منذ ذلك الحين، لم تتخذ أي قرار علني يلغي هذا التأييد. وتشير الأدبيات المتعلقة بالموقف الأمريكي من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. (تشومسكي، ٢٠٠٠)، و (شلش،

(١٩٩٩)، و (بيكر، ١٩٩٩)، و (الموعد، ٢٠٠٣)، و (حنون وآخرون، ٢٠٠٨)، و (Hou-welingen, 2011)، إلى أنه وبالرغم من الموقف المؤيد الواضح للقرار ١٩٤ الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم عن ممتلكاتهم إذا لم يقرروا الرغبة في العودة. فإن الموقف الأمريكي طيلة العقود الست الماضية لم يختلف عن الموقف الراض لحق العودة الذي تتبناه إسرائيل، سوى أن الموقف الأمريكي لا يمانع في تحمل نفقات عملية التوطين للاجئين أو تعويضهم مادياً في حين تطالب إسرائيل بحقها في التعويض عن ممتلكات اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى فلسطين وتنكر حتى ولو معنوياً اعترافها بالمسؤولية عن هجرة اللاجئين الفلسطينيين جزئياً أو كلياً.

إن المتتبع لمواقف الإدارات الأمريكية المتلاحقة منذ عهد الرئيس الأمريكي ترومان وحتى عهد الرئيس الحالي باراك أوباما يدرك عدم وجود تغيير جوهري في المواقف الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين (خضر، ٢٠٠٥). بل يتحقق أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية غالباً ما تُعالج تحت عنوان الصراع العربي الإسرائيلي (Donald, 1995: 78). ليس هذا فحسب، فقد فشلت الإدارة الأمريكية طيلة ستة عقود خلت ومنذ فشل إدارة ترومان من إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ومن التأثير على إسرائيل من تبني سياسة إنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وظلت سياسة الولايات الأمريكية الاسمية كما هي. لقد دعمت الإدارات المتلاحقة منذ عهد أيزنهاور حتى بوش الأب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وظل ذلك هو الموقف الرسمي والشعبي للولايات المتحدة. ومع ذلك استمر ضعف الاهتمام الرسمي بقضية اللاجئين الفلسطينيين يتزايد مع مرور السنين. فعلى مدار العقود الستة الماضية، وخلال فترة حكم الإدارات الأمريكية المختلفة، كانت إدارتا الرئيسين أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٥٦ أرك جونستون) وكينيدي (١٩٦١-١٩٦٢ خطة جونسون) الوحيدتين اللتين تقدمتا بطروحات ومبادرات لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين (Donald, 1995: 80). ومع ذلك لم تدع هذه الطروحات إلى حل قضية اللاجئين طبقاً لما ورد في القرار ١٩٤، بل اقترحت إعادة عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وعلى مراحل، وتوطين القسم الآخر في الدول العربية المضيفة للاجئين. أما أعداد اللاجئين فقد قدرت طبقاً للتقديرات الإسرائيلية. ومع ذلك رُفض الطرحان من قبل إسرائيل تحت ذريعة أن السماح بعودة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين سيخلق مشكلات أمنية لإسرائيل. وكانت إسرائيل ترد على هذه المقترحات بعدم الموافقة وضرورة حل قضيتهم من خلال التوطين في الدول العربية المضيفة لهم دون تحملها لأي مسؤوليات مالية، لأن ذلك يعدّ إدانة لها، وتحميل لها للمسؤولية حتى ولو كانت المشاركة المالية في التعويض رسمية.

جدير بالذكر هنا أن الدول العربية وخاصة مصر وسوريا رفضت هذه المشاريع، واعتبرتها تمييزاً لقضية فلسطين. وطالبت بعدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للطروحات الأمريكية تلك دون التوصل إلى حلول للحدود والأمن. أما الفلسطينيون فلم يكن لهم موقف رسمي مسموع حتى تلك اللحظة والذي بدأ يتشكل منذ نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي وخاصة بعد حرب عام ١٩٦٧ وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (خضر، ٢٠٠٥)، و (الهور، والموسى، ١٩٨٣)، و (الرشدان، ٢٠٠٩)، و (حنون، ٢٠٠٨).

اللافت للنظر في الطروحات الأمريكية أيضاً أن جموداً بخصوص اتخاذ أي مواقف معلنة بخصوص تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين قد تم بالتزام طلبه رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون عام ١٩٦٣م من الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ظل ذلك قائماً حتى نهاية عام ١٩٦٨ عندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرات جديدة لحل قضية اللاجئين من خلال تسوية للقضية الفلسطينية وللتوصل إلى معاهدة سلام مع الدول العربية والتي رفضت جميعها من قبل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية كمشروع سايروس فانس عام ١٩٦٩، ومشروع فرنسا المعدل له عام ١٩٧٠، ومشروع هنري كيسنجر عام ١٩٧٣، ثم مشروع ريغان وأخيراً مشروع كلينتون. والذي اختلف عن جميع ما تقدمت به الإدارات بعد إدارة جونسون وطالب بعودة رمزية للاجئين، وذلك في محاولة لأرضاء السلطة الوطنية الفلسطينية، ولدعم شرعيتها في المفاوضات (الموعد، ٢٠٠٣)، و (الهاجنة، ٢٠٠٣)، و (الزرو، ٢٠٠٠).

يستدل من مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموقف والسياسات الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين أن الولايات المتحدة قد تبنت مواقف ومارست سياسات مناوئة للفلسطينيين مقابل سياسات ومواقف مؤيدة وداعمة لإسرائيل. فقد نظرت الإدارات السياسية الأمريكية للقضية الفلسطينية ولللاجئين على الدوام على أنها مجرد قضية إنسانية وشعب مشرد. وعليه فهم بحاجة للدعم المعنوي والمادي حتى يعاد تأهيلهم وتوطينهم في البلدان التي استقروا فيها. لقد تعاطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد ترومان، وحتى الوقت الحاضر مع ثلاثة احتمالات هي: التوطين في البلدان العربية، والتعويض للاجئين عما خسروه في الحرب، وإعادة تأهيلهم ليتمكنوا من الاندماج مع المجتمعات المضيفة لهم في البلدان التي هاجروا إليها.

وصفوة القول يمكن تقسيم المبادرات الأمريكية المرتبطة بقضية اللاجئين الفلسطينيين تاريخياً إلى قسمين هما:

- القسم الأول، والذي ساد خلال فترة الحرب الباردة (١٩٥٠ - ١٩٩٠)، حيث غلبت النظرة الأغاثية «الإنسانية» تجاه قضية اللاجئين. وتحقيقاً لذلك دعمت إنشاء وكالة

غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين « الأوروا» وساهمت بنحو نصف موازنتها تقريباً كي تتمكن من تنفيذ مهمّاتها. وحرصت على استقرار علاقاتها مع الدول العربية من خلال إظهارها التمسك بإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين سعياً منها في إبعاد معظم الدول العربية من التقرب من عدوها آنذاك «الاتحاد السوفيتي». (الهور، والموسى، ١٩٨٣، ص. ص ٦٥ - ٦٠)، (الموعد، ٢٠٠٣: ٤٦٨).

- أما القسم الثاني، فهو ما تبنته الإدارات الأمريكية منذ مطلع التسعينيات وحتى الوقت الحاضر. وقد اتسمت هذه المبادرات بتطابق المواقف الأمريكية من الموقف الإسرائيلي إلى حد بعيد. وبالرغم من محاولات إدارة بوش الأب وكنتون إخراج موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من مأزق الأنسداد السياسي الذي وصل إليه نتيجة عدم التزام إسرائيل بأيّ من الوعود التي التزمت بها في أوصلو وتصريحات زعمائها بانهايار عملية السلام وتعالى الأصوات الرسمية والشعبية العربية المشككة بالمصادقية والنزاهة الأمريكية كراعية لمحاادثات السلام وما تقدم به كلنتون من مقترحات عام ٢٠٠٠ وما تلاها من مبادرات في عهد بوش الأب كخارطة الطريق وقبول حل الدولتين التي تبناها من بعده خليفته كلينتون، ظلت هذه المبادرات جوفاء لا تحمل في مضامينها أي أسس عملية للتعاطي مع قضية اللاجئين، بل أجبرت غالبية الأنظمة العربية على تبني مواقفها من خلال ما صدر عنهم من مبادرات في بيروت عام ٢٠٠٠ وفي مكة المكرمة عام ٢٠٠٧ والتي تعكس في مضامينها الرؤية الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (الموعد، ٢٠٠٣: ٤٨٢)، (مقترحات كلنتون، ٢٠٠١).

ثانياً- الطروحات الإسرائيلية:

لقد دأبت إسرائيل منذ إعلانها قيام دولتها عام ١٩٤٨، ومنذ ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين على الإصرار على عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة فعلياً إلى ديارهم، وإلى رفض الاعتراف بمسؤوليتها عن التسبب في مشكلة اللجوء، وكانت بطريقة أو بأخرى تضع العراقيل، وتسعى جاهدة لتأخير الحديث في هذه القضية. وهدفها من ذلك تذويب القضية وإنهاؤها من خلال عامل الزمن من جهة، وسياسة فرض الأمر الواقع من جهة أخرى، مما يهيئ من وجه نظرها- على حسب ما تشير آلية أقوال زعمائها- فرض المنهجية الواقعية في حال مناقشة القضية، ورفض منهجية الحل وفق ثوابت ومرتكزات قانونية وشرعية، واعتبارها ذلك منهجا مثاليا غير قادر على إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، والتوصل إلى حل يؤمن لها قبل كل شي إيديولوجيتها الصهيونية، القائمة على أساس إنشاء دولة النقاء العرقي اليهودي في ظروف أمنة قادرة على التهديد لا أن تهدد.

أعلنت إسرائيل باستمرار رفضها التعاطي مع مسألة اللاجئين الفلسطينيين إلا في إطار تسوية عامة للنزاع العربي الإسرائيلي، واشترطت في مواقفها المتكررة تجاه مبدأ تعويض اللاجئين الفلسطينيين، أن لا يُحتسب التعويض فردياً، وأن يُدفع التعويض لتوطين اللاجئين في الدول المضيفة، شريطة توفير التعويض من مصادر دولية، دون أن تتحمل منه إسرائيل أية تبعية. وأن يكون ذلك تحت إشراف منظمة دولية. بالمقابل تطالب إسرائيل مقابل موافقتها على ذلك إدراج التعويض عن الممتلكات التي فقدها اليهود أو التي دمرت في الحرب في فلسطين أو في الدول العربية التي هاجر منها اليهود إلى فلسطين. ليس هذا هو الموقف من مبدأ قبولها بالتعويض للاجئين الفلسطينيين فحسب، لقد ربطت موافقتها على ذلك شريطة أن تنهى الدول العربية المقاطعة لها، وان توقع الدول العربية اتفاقية سلام شامل معها، وأن تتكفل الدول العربية التي يدعي اليهود أن لهم ممتلكات فيها بتعويضهم عن هذه الممتلكات، أسوة بالتعويض الذي سيقدمه العالم للفلسطينيين وهذا ما أقرت به جامعة الدول العربية في مبادرتها عام ٢٠٠٧ ومع ذلك ما زالت إسرائيل ترفض أية مقترحات أو حلول تحت ذرائع عدة تجسد في حقيقتها الأيدولوجية الصهيونية ليس إلا (سعد الدين، ٢٠٠٧).

ظلت هذه المواقف مستخدمة من إسرائيل حتى مطلع التسعينيات، واستخدمت إسرائيل خلال تلك الفترة الرفض العربي والفلسطيني ذريعة لتمويه الحقائق، ولتصادر أكبر نسبة من مساحة الأراضي والممتلكات في فلسطين، وان تحول دون عودة اللاجئين لسنة ١٩٤٨ أو لعام ١٩٦٧ وأن تضاعف من أعداد المهاجرين اليهود لتوفر بذلك واقعاً مغايراً يخدم منهجية الممكن وأسلوب البراغماتية في التفاوض (زريق، ١٩٩٧: ١١٤ - ١١٨).

أما مبررات مبررات الرفض الإسرائيلي المدعوم أمريكياً وغريباً فيمكن تلخيصه بما يأتي:

- خطر عودة اللاجئين الفلسطينيين على أمن إسرائيل ومبادئها القومية.
- تفرغ فلسطين من أكبر نسبة ممكنة من سكانها وتوطينهم خارج حدودها السياسية من خلال برامج التعويض.
- إعتبار القرار ١٩٤ قراراً غير ملزم من وجهة النظر والقراءة الإسرائيلية له، وغير واضح فيما يختص بحق العودة.
- استمرار تبني منظمة التحرير الفلسطينية موقف الرفض لمشاريع التوطين وإصرارها على استعادة حقوق الفلسطينيين والثوابت الفلسطينية.
- رفض إسرائيل الاعتراف بشرعية المطالب الفلسطينية. واتهام العرب والفلسطينيين بأنهم المسؤولون عن الهجرة الفلسطينية

- اعتبار اللاجئين الفلسطينيين غير مقيمين في إسرائيل عندما تركوا فلسطين فهم ليسوا مواطنين إسرائيليين ولهذا لا ينطبق عليهم حق العودة.

- تلافي الحديث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين خلال مراحل التفاوض الأولى وتأجيله إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم النهائي. (Singer, 1995)

ثالثاً- الطروحات العربية:

تميز الموقف العربي الرسمي والمعلن برفض مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في المهجر. واستمر الصراع بين الموقف العربي الراض للتوطين والموقف الإسرائيلي الراض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين منذ مؤتمر باريس عام ١٩٥١ وحتى يومنا هذا. لقد تشعب الصراع خلال تلك الفترة بين الطرفين العربي والإسرائيلي ليصبح مع مرور الوقت، أكثر اتساعاً، ولا يقتصر على موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين فقط، بل ليصبح صراعاً وجودياً بين الطرفين. أدى ذلك إلى سعي كل طرف للعمل على المحافظة على موضوع الأمن وما يترتب عليه من تبعات. وأصبحت قضية أمن الدولة وبالذات موضوع الأمن الإسرائيلي مطلباً يتصدر اهتمامات إسرائيل وكذلك الدول العربية. مما استدعى حرص كل من الطرفين على تحقيق التفوق العسكري والسياسي لتحقيق هذا المطلب. يتضح ذلك من خلال ما تقوم به إسرائيل حيث ترى أن أمنها لا تهدده دولة بحد ذاتها بل تهدده هذه الدول «العربية» وربما في ظروف واطقات معينة «إقليمية» سواء بشكل فردي أو جماعي.

ويلاحظ من خلال مراجعة العديد من الأدبيات العربية حول الطروحات والمواقف العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين كدراسة، الطويل (١٩٩٦)، وجرار (١٩٩٧)، وأبو عودة (١٩٩٩)، وأبو ستة (٢٠٠١)، وأبو جابر (٢٠٠٢)، والهياجنة (٢٠٠٣)، والمصري (٢٠٠٨)، وآخرين تراجع المواقف العربية في جميع المرات التي حدثت فيها مواجهات بين القوى والإطراف ذات الصلة والعلاقة بموضوع الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى أن أصبح الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين عام ١٩٤٨، وما بعدها أشبه بالثابت. كما أن حال السياسات والمواقف الغربية من هذا الموضوع أيضاً لم يكن مختلفاً. فقد اتسمت مواقف الدول الغربية بضرورة مراعاة الوضع الراهن والمحافظة عليه، لما في ذلك من حفاظ على مصالحها.

ومما يسترعى الانتباه في هذا الصدد، أنه في الوقت الذي تستمر فيه مواقف وسياسات إسرائيل والقوى الغربية الداعمة لها بالثبات منذ بداية المشكلة وحتى الوقت الحاضر، يشهد الموقف العربي من قضية اللاجئين الفلسطينيين تراجعاً سريعاً، وبالذات منذ حقبة السبعينيات من القرن الماضي. إلى مستوى متدنٍ للغاية.

ومن الجدير ذكره هنا، هو أن الحديث عن المواقف العربية لا يعني بالضرورة اتفاق الدول العربية على موقف محدد طيلة فترة الصراع، فقد اختلفت مواقف الدول العربية تجاه قضية الصراع برمته، وتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين. فقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨، والمتضمن حق العودة أو التعويض الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقراري مجلس الأمن الدوليين رقم ٢٤٢، و ٣٣٨ الصادرين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على التوالي، اللذين يؤكدان الحاجة إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، لم تصوت لصالحهما كل الدول العربية حال صدورهما. فقرار ٢٤٢ لم تصوت معه سوى دولتين عربيتين هما الأردن ومصر في حين انقسمت الدول العربية وتشعبت مواقفها تجاه القرار ٣٣٨. ومن الأمثلة الأخرى على اختلاف المواقف العربية ما تمخض عن الأحداث التي تلت قرار ٣٣٨ كالحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، واتفاقية كامب ديفيد الأولى عام ١٩٧٩، حيث انقسم الموقف العربي الرسمي إلى اتجاهين رئيسيين تبنى الاتجاه المناهض للاتفاقية الذي شكل الغلبة، مبادرات ساعدت في خدمة مصالح القوى العظمى، ومدت من عمر الحرب الباردة، وخدمت بالتالي المواقف الغربية أكثر من خدمتها قضية اللاجئين الفلسطينيين رغم تراجع هذه المبادرات عن مطالبها عند ظهور المشكلة.

وبالرغم من التراجع في الموقف العربي وانقسامه، فإن ما يميز الطروحات العربية، التي وإن كانت تعبر أصلاً عن موقف إحدى هذه الدول وتصدر في النهاية باسم جامعة الدول العربية، كمبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية عام ١٩٨١، إلا أنها كانت خالية من آليات تحدد كيفية البدء بالعملية السلمية، علاوة على ما غلب عليها من تركيز على المبدأ دون التفاصيل، مما جعلها فارغة المضمون. وعليه لم يكن وارداً في طروحات السلام العربية، ولا الدولية المؤازرة لها، أي حلول جذرية لمسألة اللاجئين، مما ساعد على تمييع المسألة برمتها. فعلى مدار العقدين الماضيين، منذ التهيئة لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، والذي دعت إليه روسيا من خلال مبادرتي بريجنيف عام ١٩٨٢، والمقترحات الروسية عام ١٩٨٣، والذي عارضت فكرة انعقاده آنذاك كل من إسرائيل والولايات المتحدة، ووقفت إلى جانب فكرته غالبية الدول العربية. ومروراً بمؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٠ وما تمخض عنه من اتفاقيات ومعاهدات صلح بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وحتى تبني الجامعة العربية للمبادرة العربية التي تقدمت بها السعودية في مؤتمر مكة عام ٢٠٠٧، ظلت مواقف الدول العربية تطالب بإيجاد صيغة توافقية تفي بغرض «الحل العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين» كما وردت في قرار مجلس الأمن رقم «٢٤٢»، وتحاول أن لا تصطدم بمفهوم المصالح المختلفة لكل الأطراف، وبالتحديد بمصلحة إسرائيل. (الطويل، ١٩٩٦: ٩٢).

إن ما تتبناه الدول العربية من مواقف، وما تتقدم به من طروحات، قد تلقى قبولاً تارة، ورفضاً تارة أخرى، وبخاصة طيلة فترة الحرب الباردة، منذ مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم وحتى نهاية الثمانينيات منه، وما شهده النظام الدولي من تغيرات، أو ما يطلق عليه اسم النظام الدولي الجديد، الذي تتبوأ فيه الولايات المتحدة الأمريكية القمة، وتسير في ركبها دول المجموعة الأوروبية، وما ميز الصراع العربي الإسرائيلي من تنافس على الأدوار في المنطقة، حسب نوع الصراع السائد طيلة فترة الحرب الباردة، حول الشرعية السياسية للأنظمة، فيما بين هذه الدول، أو بين هذه الدول والدول المجاورة لها في المنطقة، وفي ظل جو وواقع الهزيمة المطلقة التي منيت بها الأقطار العربية بعد حرب عام ١٩٦٧، وتعميم فكرة «القدرة والتفوق الإسرائيلية»، وما أصاب الموقف الغربي من تشرذم وانقسامات في المواقف والرؤى تجاه الصراع العربي الإسرائيلي برمته، وترك منظمة التحرير الفلسطينية تتحمل مسؤولية التفاوض وأعباءها، وتبني الدول العربية موقف الدعم والمساندة لها. كل تلك العوامل وغيرها من ظروف ومستجدات على الساحة القومية والقطرية، دفعت بالصراع العربي الإسرائيلي إلى اتحاذ منحى جديد قديم، يتلخص في البحث عن أدوار في الاصطفاف الدولي الجديد. وقد أدى ذلك إلى تحولات في مواقف وتوجهات الدول العربية ذات الصلة المباشرة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة الدول المضيفة لهم. وبالتحديد تلك التي أبرمت معاهدات واتفاقيات صلح منفردة مع إسرائيل (أبو جابر وآخرون، ٢٠٠٢: ١٨٩-١٩٩)، (المصري، ٢٠٠٨: ٩٠) و(جرار، ١٩٩٧: ١٢٩).

مما سبق، ومن خلال مراجعة أدبيات الموقف العربي تجاه موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، يبدو واضحاً أن مواقف الدول العربية من هذه القضية لا تتجاوز في واقعها المعلن، أكثر من مواقف دعم وتأييد معنوي، وأنها تخلو من خطط وإجراءات أو مواقف لتحقيقها عملياً. وهي وإن بدت موحدة الموقف ظاهرياً، فإنها أنها منقسمة المواقف والاتجاهات في الواقع. في الوقت ذاته لم يعد خافياً أن مواقف هذه الدول وطروحاتها بدت تشكل ضغطاً على تغير الموقف الرسمي الفلسطيني أكثر من تشكيلها ضغوطاً على المواقف الأخرى الدولية والإسرائيلية الراضة لمبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين والداعية إلى التعويض والتوطين. فمبادرات السلام التي تبنتها الدول العربية في كل من قمة بيروت عام ٢٠٠٢ وقمة مكة عام ٢٠٠٧ خير مثال على تشخيص هذه المواقف. وبالمجمل فإن ما اعترى المواقف العربية طيلة حقبة الصراع من هشاشة وهلامية وانقسامات، ومن استمرار وتيرة تشبث هذا الموقف بنصوص القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، التي تنظر إليها القوى المؤثرة بالتقادم وتارة وبالواقعية تارة أخرى، مؤشرات أكيدة على ضعف تأثير هذا الموقف في مستقبل موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين. إن استمرار هذا النهج في

المواقف والاتجاهات سيؤثر سلباً على الموقف الفلسطيني « على الأقل الرسمي»، الذي ظل موقفاً مستقلاً في الظاهر تابعاً في واقع الأمر، بل انعكاساً للمواقف العربية.

رابعاً- الطروحات والمواقف الفلسطينية:

تراوحت المواقف الرسمية الفلسطينية وشبه الرسمية بين رفض ما هو دون تنفيذ القرار ١٩٤ تنفيذاً كاملاً، إلى تكيف إزاء وجود إسرائيل. وكانت نقطة التحول في الموقف الفلسطيني الرسمي الذي تمثله مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، قد برزت خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة التي عُقدت في الجزائر عام ١٩٨٨. فقد شهد الموقف الفلسطيني على ضوء ذلك تحركاً فلسطينياً مميزاً تولته المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني منذ مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٧٣ ومؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، ومن ثم قبولها مراقباً في الأمم المتحدة عام ١٩٧٦. رافق التحول في الموقف الفلسطيني حدوث تحولات في الموقف الدولي نتجت عن ما طرأ من مستجدات جديدة في ميزان القوى العالمي. كان من أهم هذه المستجدات ما أحرزته مجموعة دول عدم الانحياز من مكانة سياسية، وما تبوأته الاتحاد السوفيتي من مكانة ودور في السياسة العالمية خاصة بعد انفجار أسعار النفط عام ١٩٧٣، وظهور القوة المالية للدول العربية البترولية. (الطويل، ١٩٩٦: ٨٦-٨٧). لقد أعطت هذه المستجدات على الساحة الدولية، الدول العربية مكانة جديدة على المستوى العالمي. تبلور عنها ظهور مرحلة اصطفاة من قبل دول مجموعة دول عدم الانحياز إلى جانب الدول العربية، وإلى التنظيمات التي تندرج ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن أهداف حركة الاصطفاة تلك، لم تكن لغايات حل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي، بل كانت عملية اصطفاة دولي مع إحدى القطبين الدوليين في معادلة الحرب الباردة. أسفر ذلك عن زيادة الفجوة في المواقف العربية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي برمته، وأثر سلباً على قضية اللاجئين الفلسطينيين حتى من وجهة نظر مختلف تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت هي كذلك جزءاً من عملية الاصطفاة تلك.

وعليه لم يكن الموقف الفلسطيني نحو هذه القضية يختلف كثيراً في الشكل والمضمون والتنوع، عن مواقف الأطراف العربية منه. وبالرغم من استمرار تمسك الموقف الرسمي الممثل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بكل تنظيماتها رفض الاعتراف بإسرائيل كما ورد في ميثاق المنظمة، فإن موقف الفلسطينيين تجاه مسألة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لم يعد موحداً. (الطويل، ١٩٩٦: ٨٦-٨٧) (زريق، ١٩٩٧: ١٣٤-١٣٥).

انعكست التغييرات في الموقف الفلسطيني تجاه موضوع حق العودة بشكل جلي خلال مرحلة المفاوضات التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وجاء الفلسطينيون إلى

المفاوضات متعددة الأطراف المختصة بمناقشة موضوع اللاجئين الفلسطينيين دون تصور واضح لكيفية التوفيق بين أهدافهم السياسية، وولاية مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، ومعادلة مدريد (زريق، ١٩٩٧: ١٣٤). ولم يعط الموقف الفلسطيني الرسمي مواقف محددة من مسائل تتعلق بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، كمسألة التعويض والتوطين، البدائل الأكثر قبولاً من وجهة نظر مواقف الأطراف الأخرى المعنية بالمسألة، . في حين تقدمت أطراف غير رسمية بخيارات عدة حول هذه الموضوعات.

التغير الواضح في الموقف الفلسطيني المعلن تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والصراع الفلسطيني الإسرائيلي برمته كان نتيجة حتمية لما طرأ من تغير في المطامح الفلسطينية منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، مروراً بإعلان وثيقة الاستقلال وما تمخض عنها، وانتهاء باتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، (Said , 2001: 32- 91) .

يتمثل التغير بالموقف الفلسطيني في قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ أساساً للمفاوضات المستقبلية مع إسرائيل، رغم أن القرارين كانا قد صدرا ودعيا إلى تحقيق تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين دون تحديد واضح لتعريف اللاجئين الفلسطينيين، مما جعل الفلسطينيين وغيرهم من الدول العربية يرفض قبولهما خلال فترة نهاية الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. وبالرغم من محاولات المفاوضين الفلسطينيين إدراج القرار ١٩٤ أساساً في مرجعيات التعاطي مع مسألة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الفلسطينيين لم يتمكنوا من إدراج حق العودة للاجئي ١٩٤٨ في أي اتفاق أبرم بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد مؤتمر مدريد. ولما كانت المواقف العربية غير مؤثرة، والمواقف الإسرائيلية رافضة، والأمريكية والغربية بوجه عام مماثلة للموقف الإسرائيلي المتعنت والرافض لحق العودة، انتهج الموقف الفلسطيني الرسمي أسلوب الوقائية في التصدي للأزمات والمبادرات الخارجية التي لم يتعدَّ سقفها التعويض أو التوطين (كوثيقة رؤية لمارك بيرون/ فرنسا، ومبادرة روبنسون التي تدور حول التأقلم لمعدتها تانزلي الفرنسية (Tansley, 1996: 1 Brynen &) (زريق، ١٩٩٧: ١٤٢). في الوقت ذاته ظل الموقف الفلسطيني الرسمي بوجه عام يفتقر إلى برنامج عمل وموقف واضحين تجاه مسألة اللاجئين الفلسطينيين، بالرغم من تنازل الفلسطينيين رسمياً عن حتمية العودة والاعتراف بإمكانية تغير ذلك إلى مسألة التعويض. (غازيت، ١٩٩٥: ١٢١). كما أدى الشقاق في صفوف التنظيمات الفلسطينية المندرجة تحت مظلة منظمة التحرير والأخرى غير المندرجة تحت لوائها ممثلة بالتيار الإسلامي ومجموعات الضغط الممثلة للاجئين في الداخل والخارج إلى تباين في الرؤى والمواقف الفلسطينية

أسفرت عن ضبابية في الموقف وارتفاع تكاليفه على قوى مؤثرة في المنطقة ممثلة بدول الجوار. وعلت على السطح مواقف غير رسمية دعت إليها قوى وقيادات ومفكرين وشخصيات فلسطينية كالخالدي (1994، 1990، Khalidi) و (أبو زياد، 1994) و (2002) ونسيبة وهيلر (Heller & Nussieibeh, 1991). ابتعدت جميعها عن مبدأ الرفض المطلق لما هو دون نص القرار 194 حسب التفسير الفلسطيني والعربي له وركزت على موضوعات السلام وإقامة الدولة ومبدأي التعويض وبناء الثقة. كانت مبادرة جنيف التي قدمها فريق فلسطيني بدعم من السلطة الفلسطينية آخر هذه المواقف والتي جوبهت بنقد عارم من قبل معارضي طرح فريق أوسلو واللجان الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين (وثيقة جنيف، 2005) (اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة، «عائدون»، 2003).

خامساً- طروحات الباحثين والجهات غير الحكومية:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث قضية اللاجئين الفلسطينيين بمزيد من الاهتمام منذ ولادة هذه القضية وحتى يومنا هذا. وهناك العديد من الدراسات التي أعدت من قبل باحثين وأكاديميين ومراكز أبحاث شكلت طروحات وأفكاراً شبه رسمية لطرفي الصراع « الفلسطيني والإسرائيلي» وبقية الأطراف ذات الاهتمام المشترك وبالذات الطرف الأمريكي. وشكلت أفكار هذه الدراسات وطروحاتها إلى حد كبير، مرجعية أساسية للتعامل مع قضية اللاجئين في مرحلة المفاوضات التي مهدت لاتفاقية أوسلو. وما تلاها (Ma-sad, 1999). تبنت هذه الدراسات المنهج الواقعي في البحث على حد زعمها وحاولت قدر الإمكان تخطي المنهج المثالي في تناولها للموضوع، والابتعاد قدر الممكن عن التحيز والميل للموضوعية. لقد عرضت نماذج من هذه الدراسات والأبحاث أمثال: دراسة Rouba (Al Fattal, 2011) ، و (Houwelingen, 2011) و (Alpher, j. , & Shikaki, K. , 1998) ، و (Michal, Ch. , 2011) ، و (Heller , & Nussieibeh, 1991) و (Khalidi, 1999) ، و (Arzt, D. , 1996) ، (Quig-Adelman, 1985, 1988, 1993,) (Takkenberg, 1995) ، (Brynen, R. & Tansley, 1996) ، (ley, 1992) ، التي تعاملت بحيادية مع موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وشكلت دعماً للموقف الإسرائيلي أو للموقف الفلسطيني في مرحلة المفاوضات التي تلت اتفاقية أوسلو (1) وأوسلو (2) حتى الآن.

من خلال مراجعة آراء ووجهات نظر الباحثين الذين تناولوا موضوع حق العودة أمثال: ميتشل بيرنستانت وميتشل جلاوس وببيجن، وبيرتس وراولي وهانيومو وتكنبيرغ، ودونا آرتز وادلمان، والفر والشقاقي وهيلر ونسيبة، يبدو جلياً أن توصيات دراساتهم

حول موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار ١٩٤ تلخص بالآتي:

- عدم إقرار غالبية هذه الدراسات بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هاجروا منها..

- دراسة إمكانية عودة مجموعات محددة من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم (إسرائيل) ضمن برنامج لم شمل العائلات، وبطريقة انتقائية تضمن عدم تعريض أمن إسرائيل للخطر.

- عدم تحميل إسرائيل مسؤولية مشكلة اللاجئين وان تتحمل كل الأطراف هذه المسؤولية، بدلا من تحميلها لإسرائيل، وتبديل المسؤولية الأخلاقية بالمسؤولية العملية حتى تتمكن إسرائيل من المساهمة في حل مشكلتهم من خلال التعويض لا من خلال العودة.

- إعادة أعداد محدودة من اللاجئين (مهاجري ١٩٤٨ ونازحي ١٩٦٧) إلى الدولة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) ضمن سياسة المحافظة على التوازن الديموغرافي والأمني لإسرائيل

- العمل على توطين اللاجئين في الدول المضيفة من خلال توفير فرص الاندماج والتأقلم لهم في تلك الدول.

- مشاركة إسرائيلية في التعويضات للفلسطينيين مقابل تعويض عربي لليهود الذين هاجروا من الدول العربية، وأن تدفع التعويضات بشكل جماعي لا بشكل فردي وأن يكون للدول المضيفة نصيب من هذه التعويضات تستخدم في تأهيل اللاجئين فيها وتوطينهم.

- إنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وتصفية نشاطاتها ونقل صلاحية عملها للدول المضيفة واعتبارها عقبة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

بالمقابل أكدت دراسة ميتشل جلاوس (٢٠١١) ، التي استعرض فيها بالتفصيل ما طُرح من مقترحات سياسية وما تضمنه الجدل القانوني خلال العشرين عاما الماضية وخلص إلى التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل سلمي لمسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما لم تحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن حلها ما لم يتم التعاطي مع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال رؤية متماسكة. (Bocco, 2009) .

حصيلة الطروحات والمواقف:

يستشف من خلال استعراض فحوى الطروحات السابقة المعبرة عن مواقف الأطراف:

العربية والفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية والغربية والأكاديمية بخصوص إمكانيات حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ما يأتي:

١. هنالك فرق كبير بين فهم الفلسطينيين وتفسيرهم للقرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفهم بقية الأطراف وتفسيرها له، وبالتالي أصبح من غير العسير إدراج هذه القرارات ضمن موضوعات النقاش والتفاوض والاعتراف بها دون العمل على تطبيقها ودون تحميل إسرائيل أي تبعية معنوية، أو مادية جراء قبولها، الاعتراف بها واستخدامها ديباجة أكثر من اعتمادها مرجعية تفاوضية.

٢. اعتراف إسرائيلي بحق الفلسطينيين دون إلزامها بتنفيذ شروط حق العودة وتقديمها تعويضات معنوية للفلسطينيين تسمح لهم بالعودة إلى الدولة الفلسطينية دون شروط، مقابل أن تسمح للدولة الفلسطينية منح جواز سفر فلسطيني للفلسطينيين أنى كانوا.

٣. تعويض اللاجئين الفلسطينيين بعد وضع الأسس والمعايير والآليات على أن يكون التعويض جماعياً لا فردياً.

٤. دمج اللاجئين وتأهيلهم واستيعابهم في الدول المضيفة

٥. عودة رمزية لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ضمن شروط ومواصفات انتقائية تضعها إسرائيل تنفذ من خلال برنامج لم شمل العائلات.

بالرغم من أن ما سبق ذكره يعبر عن تصور واقعي لحل قضية اللاجئين من وجهة نظر معظم الأطراف المعنية، فإن مجموعة من القضايا تظل بحاجة إلى التوضيح، ويظل عدم تحديدها عقبات تحول دون التوصل إلى أية حلول لهذه القضية. أما هذه القضايا فهي:

♦ أولاً- الشرعية الدولية:

لقد ثبت بالقطع عجز القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية إلزام الأطراف المعنية بما ورد من نصوص، أو ما صدر من قرارات وبالذات إلزام إسرائيل بذلك. وبات واضحاً أن تطبيق مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية لن يتم إلا من خلال إرادة جادة وقوة فاعلة، وهذا ما لم يتوافر حتى الآن على المستوى العربي والفلسطيني.

♦ ثانياً- الأعداد:

تشكل قضايا أعداد من يحق لهم العودة، أو من سيضملمهم التعويض، وقيمة التعويضات

وتاريخ استحقاقها، وآليات دفعها، والجهات المستفيدة منها أسئلة بحاجة إلى إجابات متفق عليها قبل التنفيذ.

◆ ثالثاً- حق العودة (الحقيقي والمعنوي) :

هل ستوافق إسرائيل على الاعتراف بحق العودة دون ان تلزم بتنفيذه؟ وكيف سيتم التعامل مع ذلك؟ وكيف سيتقبل الفلسطينيون ذلك؟ وكيف سيعرض عليهم؟ وكيف سينفذ رمزياً؟

◆ رابعاً- التوطين:

ما مواقف الدول المضيفة من مشاريع التوطين؟ ما آليات التوطين والدمج؟ ما موقف اللاجئين من ذلك؟ ما العقبات التي ستعترض عمليات التوطين؟

يمثل ما سبق عرضه من مواقف وطروحات وجهات نظر متباينة تتراوح بين المثالية والواقعية. وبالتالي فإن تنفيذ هذه الطروحات عملياً سيظل غير واقعي، وبالتحديد ما يوصف بالطرح المثالي الذي يطالب به الفلسطينيون على حد زعم فريق مدرسة الواقعية والممكن. والسؤال الذي يطرح نفسه، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عنه، هو هل ستبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين معلقة بسبب التباين في المواقف والطروحات؟ وما الممكن تبنيه فلسطينياً وعربياً للتعامل مع هذه القضية لوضع حل عادل لها؟ إذا أدركنا أن إسرائيل ماضية في إطالة مدة تباين الرؤى وتمديدها من أجل تنفيذ مخططات مرسومة وفرض سياسة الأمر الواقع. وأن مواقف الأطراف الأخرى تصب جميعها في خانة الموقف الإسرائيلي الراض لهذا الحق وتداعياته، وأن فرض هذه المواقف على الطرف الفلسطيني وقبوله لها يعني إلحاق الظلم به وإنهاءً ومباركة دولية وعربية، فإن هذا يقتضي وضع استراتيجية واضحة لقضية اللاجئين ومصيرهم.

قبل أن نعرض للمرتكزات والأسس التي من الممكن أن تساعد في تطوير استراتيجية فلسطينية بل عربية للتعاطي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين على ضوء ما سبق من معطيات تبنتها المواقف المختلفة سنقوم باستعراض أكثر المواقف بروزاً من هذه المعطيات، والتي يمكن تصنيفها تحت اتجاهات ثلاثة هي:

- الاتجاه الأول: ويمثل موقفاً رافضاً لأي مبادرات تدعو للتفاوض أو عقد أي اتفاقية سلام تحل من خلالها قضية اللاجئين، والذي يمثله عدد محدود من القوى السياسية الفلسطينية والعربية، ولكنه في الوقت ذاته لا يطرح سوى بديل القوة في إرجاع الحقوق لأصحابها.

- الاتجاه الثاني: ويُنادي بقبول الممكن في ظل معطيات الواقع المحلي والإقليمي والعالمية، ويتقدم بمحاولات لتحسين شروط التفاوض ويركز على موضوعات التعويض والتوطين.

- الاتجاه الثالث: ويدعو إلى تأجيل البحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين إلى ما بعد قيام الدولة والقرار بالسيادة، ويسعى إلى توجيه موضوع العودة إلى الدولة الفلسطينية بدلاً من العودة إلى فلسطين

الدرس المستفادة من الطروحات المعروضة، وأسس التعامل معها:

في إطار استعراض أهم ما جاءت به الطروحات والمواقف السياسية التي تبنتها الأطراف ذات العلاقة بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين، وما كشفت عنه الدراسات العلمية من توجهات بهذا الخصوص، وما تشهده الساحات الدولية، والعربية والفلسطينية من تطورات، منذ توقف المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية بشكل معلن منذ كامب ديفيد الثانية وطابه عام ٢٠٠١، يبدو جلياً أن مواقف جميع الأطراف وطروحاتها وحتى الطرف شبه الرسمي الفلسطيني (أيلون- نسبية، ووثيقة جينيف، واستطلاع آراء اللاجئين، ووضع مسودة الدستور الفلسطيني) أتت على خلفية فهم مغايرة للواقع السياسي، حيث إنها لا تستند البتة إلى الحقوق القانونية والسياسية والتاريخية للاجئين الفلسطينيين، بل تعتمد البراغماتية السياسية كمدخل للتعاطي مع الواقع المعقد باستراتيجيات البقاء التي يتسلح بها الفلسطينيون دوماً في نضالهم ضد الاحتلال. والغريب أن هذه الطروحات والمشاريع غالباً ما تنظر للإستراتيجيات والثوابت الوطنية الفلسطينية على اعتبار أنها تكتيكات مرحلية من الممكن القفز عنها.

لقد ركزت معظم هذه الطروحات على إقناع الفلسطينيين بان مسألة العودة أمر غير ممكن، وبالتالي فإن طريق حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الممكنة والمعقولة هي التعويض والتوطين. وعليه أُظنبت تلك الدراسات في مشاريع التوطين والتعويض ووضع تصورات وخطط لتنفيذها وهي بدورها تؤكد بطريقة غير مباشرة أن مسألة العودة غير ممكنة. من جهة أخرى حاولت الطروحات والمشاريع والوثائق التي تناولت هذا الموضوع أن تربط بين مسألة القدس وقضية اللاجئين وقضايا الحل النهائي وأن تتوصل إلى أن حل هذه القضايا يمكن أن يكون مقبولاً ومنطقياً حال معالجتها على هيئة رزمة واحدة على مبدأ الحل بالصفقات وهي بدورها تهدف إلى حل قضية اللاجئين من خلال حل قضية القدس.

إن ما يعترى الموقف العربي والفلسطيني من ضعف وانقسام وضبابية، وما يوصف به من وقائية في درجة الاستعداد، ومن فقر في الآليات والمضامين، يدعو إلى

رفع مستويات التوافق في الإستراتيجية العربية والفلسطينية، والابتعاد عن إستراتيجية وسياسات الاصطفاف والمحاور مع طرف دون آخر عربياً ودولياً.

لقد أدى تأجيل طرح القضايا الأساسية في موضوع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى المراحل النهائية في اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوقيع بعض الأطراف ذات العلاقة الوطيدة بالقضية الفلسطينية معاهدات صلح منفردة وسريعة مع إسرائيل، وإرجائها البت أو تجنبها البت في موضوعات الصراع الرئيسية تحت مبرر خلق أجواء مناسبة للثقة بين الأطراف، إلى كشف ضعف الموقف الفلسطيني والمواقف العربية الأخرى أمام طرف يملك إستراتيجية معدة مدروسة ومدعومة من قبل أطراف دولية متنفذة. ففي الوقت الذي حاولت فيه جميع الأطراف إبراز مكاسب حالة السلم، استمرت إسرائيل ماضية في سياسة تغيير الواقع، لتتناسب مع أطروحاتها ومواقفها عند مناقشة قضايا المرحلة النهائية. لقد استمرت في مخططات الاستيطان، وتهويد القدس، ومصادرة الموارد وفي ترسيم الحدود، وظلت على الدوام تتصدى لأي اعتراض من خلال الحفاظ على الأمن.

لقد ساهمت المبادرات والمشاريع التي تبنتها أطراف فلسطينية في خلل الموقف الفلسطيني، رغم تزامنها مع انتفاضته الثانية. حيث طرحت مسألة التحضير للدولة المستقلة بصيغة جديدة ومختلفة عما كان مطروحاً قبل اشتعالها، وطالبت بإنهاء الاحتلال وانسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وبالرغم من تجاوز المبادرات الأخيرة (مبادرة جنيف، ٢٠٠٥) (على سبيل المثال، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون جوهر القضية الفلسطينية، فقد قدمت هذه المبادرات تنازلات عديدة في موضوعات الثوابت الفلسطينية، كالقدس والحدود، كما لم تعر تلك المبادرات أي شأن للفلسطينيين العرب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ الذين يشكلون أكثر من ٢٠٪ من سكان إسرائيل والذين يعانون من إبعاد قسري عن ديارهم.

وعليه وبعد مرور نحو عشرين عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو، واستمرار التعاطي مع موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحق عودتهم كقضية مؤجلة من قضايا الحل الدائم، وبالرغم من القرارات والمشاريع المقدمة عربياً، والمقبولة من وجهة نظر القيادة الفلسطينية، يستمر التعاطي مع موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وطنياً وإقليمياً وعالمياً «باستحياء»، وكأن الموضوع ذاته قد انتقل من كونه موضوع الصراع إلى موضوع من موضوعات الصراع. هذا التعاطي لن يكتب له النجاح وسيظل موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الموضوع الأهم والمقرر لنجاح أو فشل أي حلول سلمية لموضوع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

أسس ومرتكزات الإستراتيجية الفلسطينية والعربية:

على ضوء ما تقدم يمكن القول إن مضمين وآليات إستراتيجية وطنية فلسطينية قادرة على التعامل مع الطروحات والمواقف المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية برمتها لا بد وأن تستند إلى المرتكزات الآتية:

♦ إعادة حق العودة إلى موقعة الطبيعي، أي موقع الجوهري في القضية الفلسطينية. إذ لا سلام ولا نهاية للصراع ما تحل قضية اللاجئين بشكل عادل وفق مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان التي لا تسقط حق الشعب والأفراد بالتقادم أو التعديل.

♦ ضرورة إعادة القضية الفلسطينية ومركزيتها في الصراع العربي- الإسرائيلي إلى مكانها الطبيعي حيث يكمن عمقها الطبيعي والأستراتيجي، وضرورة تنسيق الطرف الفلسطيني مع جميع الأطراف العربية قبل اتخاذ أي خطوات أحادية مع الطرف الإسرائيلي.

♦ صياغة أجندة سياسية ووطنية للاجئين الفلسطينيين من قبل الشعب الفلسطيني بأطراف كافة: السياسية والاجتماعية وفي أماكن تواجهه كافة بما يشمل الشتات (عربيد، ٢٠٠٤: ٢٣).

♦ التمسك بالثوابت والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعدم تقديم أي تنازلات عن الحقوق في سبيل تحقيق بعض المكاسب والمنافع على حساب تلك الثوابت.

♦ بناء إستراتيجية طويلة الأمد قائمة على التعاطي مع الثوابت أولاً، وعدم اللجوء إلى استراتيجيات قصيرة الأجل على مبدأ خذ وطالب؛ لأن إستراتيجية إسرائيل واضحة وتقوم على السيطرة والتوسع وقضم الحقوق. لعجز قدرة الطول الجزئية على إنهاء الصراع القائم.

♦ دعم صمود اللاجئين الفلسطينيين والعمل على محاربة مشاريع ومبادرات تصفية قضيتهم، وإشراكهم في صياغة مطالبهم وطرق الدفاع عن حقوقهم من خلال توفير ظروف العيش الكريم والحياة الكريمة لهم، ومن خلال استمرار دعم الدول المضيفة لهم، وزيادة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ودعم استمرار وجودها إلى حين حل قضيتهم (اللجنة الشعبية، ٢٠٠٣: ٤٦).

♦ الابتعاد عن الخوض في التفصيلات على حساب الثوابت، وفي التعريفات على أساس الحقوق كما حدث خلال مفاوضات اللجنة الرباعية ولجنة اللاجئين بخصوص تعريف اللاجئ والنازح.

◆ رفض مشاريع التعويض والاسكان وكل محاولات التوطين خارج فلسطين ضمن حركة توعية وحوار جماعي خلاق. التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني أينما تواجد شريطة أن لا تكون هذه الوحدة شعار حق يراذبه باطل، وأن تكون دلالات هذه الوحدة واضحة محددة ومضامينها تقوم على وحدة المصير وبرنامج التحرير والالتزام بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني ونضالاته الطويلة.

◆ استمرار نضال الشعب الفلسطيني تحت مظلة وحدة الشعب والمصير، وأن تكون روافد نضالية تصب في خدمة الهدف الاستراتيجي في تحرير الأرض والإنسان.

◆ النضال ضد كل محاولات إضعاف الهوية الوطنية والالتصاق بالأرض ومحاربة المشاريع والأفكار التي تركز للنيل من وحدة الشعب، واستلاب حقوقه والتصدي لها بمستويات من الوعي والتحضر ووأدها (عريبي، ٢٠٠٣: ٢٦)

◆ رفض منطق الصفقات السياسية الداعية إلى عدم إمكانية تنفيذ حق العودة، واستبدال ذلك بإقامة دولة فلسطينية، فالدولة الفلسطينية أصبحت استحقاقاً وأمرأ واقعاً، ولا داعي للتنازلات التي تهضم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو التي تستثني القدس من قضايا الحل النهائي.

◆ عدم النظر للتعويض كبديل عن حق العودة بل هو متمم له، ويجب أن يتم التفاوض على التعويض بأن له شكلين أحدهما فردي والآخر جماعي.

◆ من الضروري أن تعترف إسرائيل بجريمتها التي ارتكبتها ضد أبناء هذا الشعب، وهذا يعني إقرارها بتحمل المسؤولية التاريخية تماما كما طالبت إسرائيل بالتعويضات من ألمانيا وأسبانيا والعراق.

◆ على الدول العربية المضيفة للاجئين وبالذات الأردن أن تؤدي دورها الحقيقي فيما يتعلق بمستقبل اللاجئين، فعلى الرغم من دورها المهم في هذا الموضوع، فإن ما ترتب على معاهدة الصلح التي وقعتها مع إسرائيل عمل على تحديد دورها (الهياجنة، ٢٠٠٣: ٥٣)

خاتمة:

بعد استعراض أهم الطروحات التي قدمتها الأطراف ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، واستخلاص مرتكزات كل منها. وتوضيح الموقف القانوني من حق العودة وتلخيص واقع اللاجئين ومعاناتهم في المنافي، وعلى أرض فلسطين. وتلخيص الدروس والعبر المستفادة من تلك الطروحات بهدف رسم أسس ومعايير للتعاطي معها. توصلت

الدراسة إلى أن غالبية الطروحات التي تتبناها الأطراف ذات الاتجاه الممكن والعملي، تجمع على أن تطبيق حق العودة مستحيل وغير ممكن، وأن أفضل الحلول هو تعويض اللاجئين وتوطينهم خارج فلسطين. وبينت أن معظم الطروحات المقدمة من قبل الدول الغربية تظهر تبنيها للمواقف الإسرائيلية المتعنتة من موضوع حق العودة. أما فيما يتعلق بالمواقف العربية، فقد بينت الدراسة هشاشتها وضبابيتها وافتقارها للمضامين والمحتويات. وبينت أن الموقف الفلسطيني ليس مؤهلاً لتحقيق تسوية عادلة من خلال استراتيجيات التفاوض التي تبناها حتى الآن. وعلى ضوء ذلك اقترحت الدراسة بعض الأسس والمعايير الضرورية لإعادة صياغة إستراتيجية عربية فلسطينية فاعلة.

على ضوء ما تقدم من استخلاصات، وما ورد من توصيات، وما يرافق ذلك من تطورات متسارعة على أرض فلسطين من سياسات تهويد واقتلاع، وما يواكبها من تغيرات في بنية الأنظمة العربية في مرحلة «الربيع العربي»، وبخاصة ما تشهده دول الجوار وبالذات مصر وسوريا والعراق، وتأثير ذلك على المنطقة العربية برمتها، بل على توجهات النظام العالمي الجديد، كل ذلك يؤكد أن الصراع يسير نحو المزيد من التجذير وتعميق التناقضات، مما سيؤدي إلى المزيد من الاستقطاب وحركات الاضطراب. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحل لن يكون سريعاً ولا سهلاً ولن يكون فلسطينياً أو عربياً فقط. بل ربما سيكون الحل طويل المدى، علاوة على أن رحلته ستكون شاقة وطويلة حيث لا يلوح في الأفق القريب أي بوادر على نتائج سريعة وحاسمة في هذا المجال. وعليه بات من المهم أن ندرك هذا الواقع جيداً، وأن يشكل قاعدة أساسية في حساباتنا وبرامجنا وسياساتنا كي لا نضل ضحية التفكير الرعبائي، وكي لا نهدر طاقات الشعب الفلسطيني والعربي وتضحياته نحو قضيته المصيرية.

إن رفض إسرائيل الدائم لحق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، وغياب أي أمل في تغيير موقفها، واستمرار انتابها سياسات العزل والضم والتشريد، وتراجع الموقف الرسمي الفلسطيني بعد أوصلو وقبوله بمبدأ الدولتين وقبوله تأجيل موضوع اللاجئين الفلسطينيين، والإشارة إلى أن موضوع حق العودة موضوع غير عملي، والاكتفاء بقبول مصطلحات واهية للتعبير عن هذا الحق، كما ورد في المبادرة العربية وموافقها على إيجاد حل عادل للمشكلة، وما ترتب على ذلك من انقسامات على الساحة الفلسطينية حيال ذلك، أدى جميعاً إلى خيبة أمل للاجئين الفلسطينيين.

ويعتقد اللاجئون أن إشراكهم بإيجاد حل لمشكلتهم يعد أساسياً، ويرون أن إهمال موقفهم سواء من قبل منظمة التحرير أو من قبل القوى المؤثرة يعد فشلاً وخطأ كبيراً. فمطالب الفلسطينيين تحوي مطالب فردية وأخرى جماعية، ولن ينجح أي حل ما لم يتعاط

مع كل هذه المطالب، وعليه لا بد من إشراك اللاجئيين في أي حل، بل لا بد من إشراك جميع اللاجئيين في الدول المضيفة، إضافة إلى حكومات هذه الدول بالطبع. ومع ذلك وأهميته تحاول إسرائيل ومنذ أوسلو رفض بحث موضوع حل مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين من خلال مسار متعدد، وتصر على بحثه على المسار الثنائي الفلسطيني / الإسرائيلي.

ونظراً للارتباط العميق لموضوع اللاجئيين الفلسطينيين في كل من لبنان وسوريا والأردن، لا يستطيع، بل من المستحيل على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين اتخاذ أي قرار بشأن أي حل لقضيتهم دون دعم من قبل الأطراف كافة. فما دام موقف لبنان جلياً وثابتاً في رفض توطين اللاجئيين، وما دامت سوريا رافضة للتفاوض أمام التجاهل الإسرائيلي لحقوقها، وما زال الأردن رافضاً لحل الوطن البديل والتوطين، فإن موقف الغالبية من اللاجئيين في الوطن والشتات يعتريه القلق والخوف من أن أي اتفاق بين منظمة التحرير «السلطة الفلسطينية» وإسرائيل سينتهي فقط إلى مجرد حل مستتر يؤدي إلى المزيد من التهجير.

إن إهمال العرب واللاجئيين في طرح مسار الدولتين الذي تم تبنيه منذ بداية أوسلو، مروراً بخريطة الطريق، فالمبادرة العربية في مؤتمر القمة في بيروت ومن بعد في الرياض عام ٢٠٠٧، وانتهاء بتصريحات بوش الابن وباراك أوباما وإصرار إسرائيل على عدم تقديم أي تنازلات في موقفها تجاه هذه القضية واعتماد القيادة الفلسطينية لمنهج الواقعية في التعاطي مع هذه القضية خلال المفاوضات، وتأجيل الحديث فيها إلى ما بعد قيام الدولة الفلسطينية أدت جميعاً إلى عدم إحراز أي تقدم حقيقي، وأثبتت جميعها أن ظاهرة اللجوء يمكن فقط وجودها وقبولها عند القوى السياسية في الشرق الأوسط.

وبالرغم مما تقدمه الدول المختلفة من مساعدات إنسانية، فلا بد من أن يتم التركيز على الجانب السياسي والقانوني للاجئيين علاوة على الجانب الإنساني. وهذا يتطلب إشراك القوى السياسية الفاعلة التدخل في أي حلول ومقترحات لحل قضيتهم.

المطلوب هو توفير أسلوب ديموقراطي سياسي متعدد الأطراف قادر على توفير حل عادل ودائم لقضيتهم. إلا أنه - وللأسف وفي ظل الطروحات الحالية التي هي أقل بكثير من هذا المطلب المثالي - سيظل مستقبل اللاجئيين الفلسطينيين غير واضح كما كان دوماً. وأن لا يقتصر الحل على الفلسطينيين أو الإقليم بل يكون شاملاً قادراً على استيعاب العامل القومي والديني والعالمي. وبالرغم من الصورة القاتمة التي ترسمها معطيات الواقع تجاه مستقبل قضية اللاجئيين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بوجه عام، فإن الشعب الفلسطيني ما زال متمسكاً بثوابته، رافضاً التفريط بها وعلى رأسها حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير مصيره على تراب وطنه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها مدينته المقدسة إن شاء الله تعالى.

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

١. أبو جابر، إبراهيم، وآخرون، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، ط ٣، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، (٢٠٠٢).
٢. أبو عودة، عدنان، الأردنيون، الفلسطينيون والمملكة الأردنية الهاشمية في العملية السلمية في الشرق الأوسط، (١٩٩٩).
٣. أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (٢٠٠١).
٤. الأزعر، محمد، وآخرون، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، (١٩٩٨).
٥. بابادجي، رمضان وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات (٣)، المسار الفلسطيني الإسرائيلي، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، (١٩٩٦).
٦. بيكر، جيمس، مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية (ترجمة)، مجدي شرش، القاهرة: مكتبة مدبولي، (١٩٩٩).
٧. جرار، ناجح، اللاجئي الفلسطيني..... الى أين، جامعة النجاح الوطنية، مشروع التنمية البشرية، نابلس: (١٩٩٧).
٨. تشومسكي، نعوم، الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين الفلسطينيين، نصري عاروري (تحرير)، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠٠٠).
٩. تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، اللاجئون الفلسطينيون في سوريا «وراق حلقة نقاش»، دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع، (٢٠١١).
١٠. تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٩٦).
١١. تاكنبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (٢٠١٢).
١٢. حسن، نزمين، اللاجئون في مصر.... مشكلة بلا حل، موقع الوفد الإلكتروني: (٢٠١٢)،

١٣. حنون، أحمد، (محرر)، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق. ط ١، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، (٢٠٠٨).
١٤. الدجاني، برهان، حديث المفاوضات والمؤتمر الدولي، المستقبل العربي، بيروت: المستقبل العربي، (١٩٩١).
١٥. الدجاني، برهان، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٩٨).
١٦. الرشدان، عبد الفتاح (محرر)، السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥ ط ١، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، (٢٠٠٩).
١٧. الزرو، نواف، اللاجئين الفلسطينيون قضية وطن وشعب، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، (٢٠٠٠).
١٨. زريق، إيليا، اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني الإسرائيلي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٩٧).
١٩. زريق، إيليا، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة، مجلة الدراسات الفلسطينية، (١٩٩٤)، عدد، (١٩)، صيف، ص. (٦٠-٧٦).
٢٠. سالم، وليد، حق العودة، البدائل الفلسطينية، بانوراما، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس: (١٩٩٦).
٢١. سعد الدين، ناديا، المبادرة العربية للسلام ومحاولات إحياء عملية التسوية السياسية، مجلة دراسات شرق أوسطية، (٢٠٠٧)، عدد، (٤٠-٤١)، ص. ص. (١٤٠-١٥٥).
٢٢. شلش، طاهر، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، القاهرة: دار الشروق، (١٩٩٩).
٢٣. الطويل، فالح، اللاجئين الفلسطينيون قضية تنتظر حلا، مطبعة ابن خلدون، اربد: الأردن، (١٩٩٦).
٢٤. عربيد، مسعد، نقد ذاتي في المسؤولية الفلسطينية حيال حق العودة نحو حركة عربية للدفاع عن حق العودة، مجلة كنعان، (٢٠٠٤)، القسم الثاني، عدد، (١١٧)، ص. ص. (٢٢-٣٦) رام الله، فلسطين.
٢٥. عرنون، مفيد، أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، (١٩٩٧).

٢٦. عيتاني، مريم وآخرون، تحرير محسن صالح، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (٢٠٠٨).
٢٧. غازيت، شلومو، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، (١٩٩٥)، ربيع، عدد، (٢٢). ص. ص. (٧٨-١١٤).
٢٨. مقترحات كلنتون: www.aljazeera.net/news/arabic/2001/1/8/-8hemi
٢٩. المصري، وليد، اللاجئون الفلسطينيون الواقع والحلول، ط ١، عمان: دار الجليل، (٢٠٠٨).
٣٠. الموعد، حمد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، من مدريد إلى خارطة الطريق، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، (٢٠٠٣).
٣١. الناطور، سهيل، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، بيروت: مؤسسة دار التقدم العربي، (١٩٩٣).
٣٢. الهور، منير وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٢، عمان: دار الجليل، (١٩٨٣).
٣٣. الهياجنة، عدنان، مستقبل فلسطيني الشتات، أسس التعامل مع الطروحات الدولية وقواعده، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، (٢٠٠٣)، المجلد (٣١)، العدد (٤) . ص - ص. ٨٣٩ - ٨٥٥.
٣٤. وثيقة جنيف: [http:// www. Pnic. gov. ps/ Arabic/ quds/ Arabic/ b/ studies_12html](http://www.Pnic.gov.ps/Arabic/quds/Arabic/b/studies_12html)

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Abu Zayyad, Z. , *The Palestinian right of return: A realistic approach* Palestinian, *Israel Journal of politics, Economics and Culture*, (1994) , Spring, Vol. (1) . , No. (2) . pp. 274- 8.
2. Abu Zayyad, Z. , *Two people ...two stats* , *Israel Journal of politics, Economics and Culture*, (2002) ,June, Vol. (9) . , No. (2) . pp. 25- 46.
3. Adelman H. , *Palestinian refugees and the peace process. In Peacemaking in the, Middle East Problems and Prospects*, Edited by, Paul Martantz and Janice Stein, Croom Helm, London. (1985) .
4. Alpher, J. , & Shikaki, K. , *The Palestinian Refugee Problem and the right of return. Paper No. 98- 7. A project of the program on International conflict analysis and resolution, Weather head Center International Affairs, Harvard University. (1998) . Internet ed.*

5. Brittain, V. *Going home time. The Guardian (April), 26, (2000). Internet Edition.*
6. Arzt, D. , *Negotiation the last taboo. Palestinian Refugees. FOFOGENT Digest, (1996), January, 29- 31, Internet Edition.*
7. Arzt, D. , *Refugees into citizens: Palestinian and the end of the Arab-Israeli conflict. New York: Council on foreign Relations Press, (1997) ,*
8. Arzt, D. , *The right to compensation: The right to compensation basic Principle under international law: A background paper. Paper presented at the international Development Research Centers Workshop on compensation for Palestinian Refugees. Ottawa, (1999) , July 14- 15. Internet ed.*
9. Brand, L. , *Palestinians in Syria, The Politics of Integration, Middle East Journal, (1988) , PP. (42- 4) .*
10. Donald , N. , “U. S. Policy and the Palestinian Refugees”, *Journal of Palestinian Studies, (1988) , vol. (18) , No. , (1) . Pp. 96- 111.*
11. Donald, N. , *Fallen Pillars: U. S. Policy towards Palestine and Israel Since 1945, Institute for Palestinian Studies. (1995) .*
12. Dodd, P. , , *Human Dignity in Exile, The Problem of the Jordanian Refugees , Lecture given in university of Christian Center, “ Suffering Humanity the Refugees of the Middle East, American University of Beirut. (1967) .*
13. Heller, M. , & Nusseibeh, S. , *No Trumpet, No Drums: A two –state settlement to the Israeli- Palestinian Conflict, New York, Hill Wang. (1991) , Pp. (86- 96) .*
14. Houwelingen, P. , “Refugeesim” and the Two- State solution, *Middle East Studies Online Journal, (2011) , No. , (6) . Vol. (3) . ,pp. (103- 127) .*
15. Khalidi, R. , *Observations on the Palestinian Right of Return, in Kalidi, R. , and Rabinovich, I. , Palestinian Right of Return: Two Views, Cambridge: American Academy of Arts and Sciences, International Security Studies Programe, (1990) ,Occasional Paper No. 6.*
16. Khalidi, R. , *Toward a Solution, in “Palestinian Refugees: Their Problem and Future”, A Special Report, The Centre for Policy Analysis on Palestine. Washington, D. C. (1994) , Pp. (21- 27) .*
17. Khalidi, R. , *Truth , “Justice and Reconciliation: Elements of a solution to the Palestinian refugees issues” , In Gh. , Karmi and E. , Cottran (eds.) , The Palestinian Oxodus, 1948- 1998, London, Ithaca Press. (1999) .*
18. Khashan, H. , *Palestinian Resettlement in Lebanon: Behind the Debate, Palestinian Refugee Net. (1995) , Internet ed.*

19. Massad, J. , *Return or Permanent Exile: Palestinian Refugees and the End of Oslo. Critique*, (1999) , No. 14. Spring. Pp. 5- 23.
20. Massad, J. , *Return or permanent exile?*, *Critique* (1999) , (spring) : 2- 23. Internet ed.
21. Michael Chiller Glaus, *Tacking the Intractable, Palestinian Refugees and the Search for Middle East Peace*, Bern Lang, (2007) .
22. Peretz, Don. *Palestinian Refugees Compensation. , Information paper No. 3. , The Center for Policy Analysis on Palestine, Washington, D. C. (1995) .*
23. Peretz, Don. *Problem of Arab Refugee Compensation. The Middle East Journal*, (1954) ,Autumn, Vol. (8) . No. (4) . pp. 410- 423.
24. Peretz, Don. *Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process. U. S. Institute for Peace, Washington, D. C. (1993) .*
25. Prynne, Rex, & Tansely, j. , *The Refugee Working Group in Advancing Peace Negotiations, Palestinian Israel Journal*, (1996) , (Autumn) . Vol. (2) . No. (4) .
26. Quigly, J. , *Compensation for Palestinian Refugees, PRRN/ DRC Workshop on Compensation as a part of Comprehensive Solution to the Refugee Problem, Ottawa, (1999) , 14- 15 July*
27. Bocco, R. , *UNRWA and the Palestinian Refugees: A History within History, Refugee survey Quarterly*, (2009) , Vol. , (28) , No. (2- 3) , pp. 229- 252.
28. Rouba Al- Fattal, *The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territories , CEPS working paper*, (2010) , May, No. (328) .
29. Said, Edward, *The End of the Peace Process*, New York, Vintage Books. (2001) .
30. Shikaki, Khalil, *The Right of Return*, Wall Street Journal. (2003) .
31. Singer, Joel, *The Declaration of Principles on Interim self- Government Arrangements, Some Legal Aspects, Justice, February*, (1995) No. (1) . , pp. (4- 13) .
32. Takkenberg, L. , *the Status of Palestinian Refugees in International Law. Clarendon Press, Oxford. (1995) .*
33. UNRWA, (2012) , Website. [http:// www. un. org/ unrwa/ public state/ pdf/ uif- 18pdf](http://www.un.org/unrwa/public_state/pdf/uif-18pdf).
34. Zureik, E. , *Public opinion and Palestinian refugees. Report submitted to the international Development Center: Ottawa, December. (1999) . Internet. Ed.*